

الزواج الموقت

ودوره في
حل مشكلات الجنس

مختار
مختار
مختار

أستاذ الأصول والفقه المقارن
في كلية الشريعة بالجامعة الإسلامية

طبع على نفقة
المغفور له الشيخ كاظم الصحاف الاحمدي
الفاطمه على بوجه

الزواج الموقت

ودوره في
حل مشكلات الجنس

عبدتقي الحكيم

أستاذ الأصول والفقه المقارن
في كلية الشريعة والدراسات الإسلامية



الزواج الموقت ودوره في حل مشكلة الجنس



تحداني - على سبيل الدعابة - بعض طلاب كلية الفقه بعد انتهائي من القاء محاضرتي عن الزواج الموقت - بحكم دخوله في منهج دراستهم للفقه المقارن - ان أنشر هذه الآراء على الناس ، وكان الباعث له على هذا التحدي ما وجد فيها من آراء لا تلتئم - عادة - مع مسابقات ورواسب الجماهير المعاشة لهم منذ أمد طويل ، والتي يصعب التحلل منها ، وبخاصة في أمور تمس شؤون الجنس في صميم عاداته وتقاليده المقدمة .

ووزنت بعد هذا التحدي شجاعتي ، فرأيتني - وربما كان ذلك بدافع من دوافع تأكيد الذات - أن أقبل التحدي وأنشر بحثاً في هذا الموضوع يجلي ما انتهيت اليه في الصف من مشروعيته أولاً ، ومن كونه حلاً لمشكلة اجتماعية ونفسية قائمة ثانياً .

وجاءتني دعوة (دار الأندلس) للمشاركة في انتاجها ، فرأيتني أن أنقل هذا التحدي الى الأخ (العاصي) صاحب الدار ، ليثبت بدوره شجاعته بنشر هذا البحث وتبني فكرته إن وجد فيه ما يصلح أن يكون علاجاً واقعياً للمشكلة .

والذي أخاله ان إثارة أمثال هذه المواضيع الحساسة ومعالجتها بصراحة تامة أجدى على الفكر العربي المتطور من تغافلها والسكوت عنها ، فان تكثيف الضباب حولها ، ومحاولة تجاهل واقعها ، لم يعد كافياً في الإتيان عليها ، واعتبارها غير قائمة .. مع اننا كنا وما نزال نعاني من وطأة مضاعفتها ما يبعث على الألم والقلق الدائمين ، وبخاصة في مرحلتنا الحضارية القائمة .

وربما عدنا بعد التأس - أمثال هذه المواضيع - من واقع ما جاء به المشرع الاسلامي لعلاج مختلف المشاكل ، مصدرين فكراً للعالم ، بعد أن عشنا في فتراتنا المظلمة مستوردين ، دون إجراء أية موازنة بين طبيعة ما نستورده من أفكار وعادات وتقاليد وطبيعة ما نحتاج اليه منها .

واذا كنا نخلصين في محاولة علاج أمثال هذه

المشاكل فان علينا ان نكون موضوعيين في بحثها
ومتحررين جهدنا من رواسنا وتقاليدنا ، لنكون أقرب
الى الواقعية في علاجها ، وأبعد عن التهريج العاطفي
الذي يكتنف أمثال هذه المواضيع .



والمشكلة التي نتحدث عنها ، ونرجو أن نكون واقعيين في علاجها ، هي مشكلة الجنس ومضاعفاتها في مجتمعاتنا .

وإذا لم نكن من القائلين بالعامل الموحد في دراسة الأحداث ، ولم نؤمن كما آمن الاستاذ « فرويد » بدور الغريزة الجنسية في تفسيرها والتماسه من وراءها جميعاً باعتبارها العامل الوحيد في توجيهها ، إلا أننا لا نستطيع إنكار دورها في التأثير المباشر وغير المباشر في الكثير منها ، ولا أقل من كونها من العوامل المهمة في خلق كثير من المشاكل وتعقيدها ، وعلى الأخص في هذه المراحل القلقة من مراحل الحضارة التي نجتازها اليوم .

وتبدو المشكلة في قمتها عندما نرى الاختلاط بين الجنسين أصبح حقيقة واقعة لا يمكن تجاهلها ، اذ لم يعد

بين الرجل والمرأة أي فاصل من الفواصل التي كانت تقيمها الأديان والاعراف والتقاليد بين الجنسين ، فالمرأة الى جنب الرجل في المسارح والمسايح وقاعات الدراسة والأسواق التجارية ووظائف الدولة وغيرها .

ونداء الجنس نداء صارخ لا يجديده تصامم منا ، ولا يقوى على إسكاته تجاهل أو تغافل ، بل يحتاج الى حلول جذرية تلتمس للحد من تأثيره ، دون ان تخلق منها مضاعفات أخرى ، والحلول المتصورة كثيرة تعود في أسسها وركائزها الى عدة حلول ، نعرضها لنختار من بينها أكثرها طبعية وأنجعها في معالجة المشكلة وأقلها مضاعفات .. وهي :

١ - ان ندعو الى كبته وإسكات صراخه بأي ثمن ، مستغلين مختلف وسائل الدعوة الى ذلك ولو أدى ذلك الى استعمال القوة .

وأظن أن هذا الحل لا يرضي علماء النفس والاجتماع لما فيه من اضرار نفسية واجتماعية بالغة ربما انتهت بصاحبها الى الانتحار او الجنون ، ولو أردنا ذلك فإننا لا نجد القوة الكافية له .

فالقوة الداخلية التي تقوى على كفاحه في حالات
 البقطة - وأعني بها الضمير أو الأنا الأعلى - انما تستمد
 مفاهيمها مما حولها من أديان وأعراف ومواضعات ..
 واذا عرفنا أن كل ما في هذه الأعراف والأديان من
 قوة ومناعة قد أضعف تأثيره الى حد كبير نتيجة
 للدعوات المعاكسة ، لم نعد نستفيد من هذه القوة في
 علاج المشكلة إن لم تكن هذه القوة علينا بحكم ما
 استجد من مواضعات تنشأت عليها أجيال منذ أمد
 طويل ، على أن الأديان وبخاصة الاسلام لم تؤمن بعلاج
 المشكلة على أساس من الكبت - كما سيتضح ذلك من خلال
 هذا البحث - .

والقوة الخارجية وحدها لا تصلح للحد منها لأنها
 أقصر من أن تستوعب مجالات الرقابة ، بالإضافة الى
 كثرة ضحاياها من الابرياء عادة .

يبقى سلاح الوعظ والارشاد والتخويف والتحذير ،
 واطن أن نداء الجنس اقوى في تأثيره من ألف دعوة
 سلبية لا تعتمد غير سلاح الوعظ والتحذير كأداة في
 علاج المشكلة .

٢ - ان ندعو الى الاباحة الجنسية ونتبناها -
 كمشرعين - فنفسح المجال امام الجنسین لاستعمال وسائل
 التنفيس على اختلافها من الطبيعية والشذوذ كالعادة
 السرية او المثلية او الزنى أو غيرها من الوسائل
 المشروعة وغير المشروعة فعلا ، وهذا ما يبدو ان
 المراحل الحضارية المقبلة سوف تنهي اليه بنتيجة
 عاجزتها عن معالجة المشكلة علاجاً جذرياً ، واذا لم
 تعترف به بعض الدول الشرقية أو الغربية في سجلاتها
 الرسمية اليوم صراحة ، فان في واقع شعوبها من الاستهتار
 والاباحية ، وما تلاقيه من تشجيع حكوماتها غير
 المباشر بتهيئة جميع الوسائل المفضية اليه من مسارح
 ومساح وأفلام سينائية وتلفزيونية وصلات للرقص
 ومواقع للخلوات مع انعدام الرقابة فيها ، ان في كل
 ذلك ما يغني عن أي اعتراف ...

ولكن هذا الحل كسابقه لا يرضي علماء النفس
 والاجتماع والطب فضلا عما ينطوي عليه من تحد لجميع
 المثل والقيم الدينية والانسانية ، وهم على استعداد لأن
 يقدموا لنا قواميس حاشدة بأسماء مختلف الأمراض
 النفسية والاجتماعية والجسمية التي تنشأ من جراء هذه

الاباحية والاستهتار ، وحسبك ما تعج به عيادات الأطباء والسيكولوجيين من أرباب الأمراض العصبية والزهرية وطالبات الإجهاض ، ثم ما تعج به الصحف والمجلات وتقارير علماء الاجتماع من عرض مشاكل الاسر والمجتمعات التي بدأت تنهار على نفسها لكثرة ما تعانيه من نتائج هذه الاباحية من تحلل واستهتار وضياع أنساب ، وقد رأينا في بعض دكاترة لبنان من يدعو الى إباحة الإجهاض واعتباره حالة طبيعية من حق أي فتاة أن تلجأ اليها للتخلص مما يلحقها من مشاكل الجنس وعاره أحياناً^(١) ، وكأن مس المشكلة من سطحها البارز وتعطير ما تعفن منها يكفي للإتيان عليها من الجذور .

٣ - أن نتبنى الدعوة الى الزواج الدائم ، ونعمل على تذليل الصعوبات التي تقف أمام الجنسين عادة ، ونبدأ الدعوة الى إيجاد مصارف أو صناديق خيرية لتشجيع المعوزين على الاقتراض منها بأقساط بعيدة الأمد لا تبهظ ميزانية الزوجين تشجيعاً لمن تقف الناحية المادية أمام زواجه ، ثم نشنها حرباً على الفوارق التي

(١) العقدة الإبراطوية ، بقلم الدكتور جورج حنا ، مجلة العلوم ، السنة ٧

تقف دون المحبين من اتمام عملية الزواج كالاختلاف الطبقي ، أو بعض فوارق السن غير الواسعة ، أو الوظيفة ، ثم ندعو الى تحديد المهور وتسهيل جميع الامكانيات التي يتطلبها الزواج عادة .

ولكن هذا الحل اذا عالج قسماً من المشكلة فهو لا يعالجها في مختلف مجالاتها ، فالمشاكل ليست كلها مشاكل مالية أو طبقية لتعالج بأمثال هذه الدعوات ، وإنما هناك جوانب من المشكلة ما تزال تتطلب الى حل .

يقول الفيلسوف المعاصر الدكتور برتراند رسل - وهو يصور هذه الجوانب - : « إن سن الزواج قد تأخرت بغير اختيار وقدير ، فان الطالب كان يستوفي علومه قبل مائة سنة أو مائتين في نحو الثامنة عشرة أو العشرين فيذهب للزواج في سن الرجولة الناضجة ، ولا يطول به عهد الانتظار إلا إذا آثر الانقطاع للعلم مدى الحياة ، وقل من يؤثر ذلك بين المئات والألوف من الشبان .

أما في العصر الحاضر فالطلاب يتخصصون لعلومهم وصناعاتهم بعد الثامنة عشرة أو العشرين ، ويحتاجون

بعد التخرج من الجامعات الى زمن يستعدون فيه لكسب الزق من طريق التجارة أو الأعمال الصناعية والاقتصادية ، ولا يتسنى لهم الزواج وتأسيس البيوت قبل الثلاثين ، فهناك فترة طويلة يقضيها الشاب بين سن البلوغ وبين سن الزواج لم يحسب لها حسابها في التربية القديمة ، وهذه الفترة هي فترة النمو الجنسي والرغبة الجامحة ، وصعوبة المقاومة للمغريات ، فهل من المستطاع ان نسقط حساب هذه الفترة من نظام المجتمع الانساني كما أسقطها الأقدمون وابتداء القرون الوسطى ^(١) ! » .

ويجب الفيلسوف على هذا التساؤل بأنه غير مستطاع لأنه يرى « اننا إذا أسقطناها من الحساب فنتيجة ذلك شيوع الفساد والعبث بالنسل والصحة بين الشبان والشابات ^(٢) » .

على أن هذه الفترة التي صورها الدكتور رسل لا يكفي في حل مشكلتها الزواج الدائم حتى لو فرض قسر الشابات والشبان عليه لانها فترة اختلاط وإغراء

(١) الفلسفة القرآنية للعقاد ص ٧٣ وما بعدها نقلاً عن الدكتور رسل .

(٢) المصدر نفسه .

وعدم نضج لا تسهل مقاومتها ، وبخاصة إذا قدر للحياة الدراسية أو حياة العمل - مثلاً - ان تبعد الزوجين عن بعضها لفترات طويلة الأمد نسبياً

٤ - والحل الذي يراه الدكتور رسل - ورآه من قبله الاسلام بتشريعاته الخالدة - هو تشريع الزواج الموقت ، يقول رسل : « وانما الرأي ان تسمح القوانين في هذه السن بضرب من الزواج بين الشبان والشابات لا يؤودهم بتكاليف الأسرة ولا يتركهم لعبث الشهوات والموبقات وما يعقبه من العلل والمخرجات (١) » .. وقد سمى هذا النوع من الزواج « بالزواج العقيم أو الزواج بغير أطفال وأراد به أن يكون عاصماً من الابتذال ومدرّباً على المعيشة المزدوجة قبل السن التي تسمح بتأسيس البيوت (٢) » .

وهذا الحل إذا ضمنناه الى الحل السابق استطعنا ان نتلافى كثيراً من المفارقات ... تبقى دعوته الى ان يكون زواجا عقيماً لم ندرك مغزاها تماماً ، أريد أن يدعو الى اباحة الاجهاض كما أباحه الزميل اللبناني ؟ أم

الى استعمال موانع الحمل ؟ وإذا ند منها طفل فماذا يكون حسابه لدى هذه القوانين : فهل تعترف بشرعيته وتلحقه بابويه او تتركه عالة على المجتمع لتزيد به المتشردين من الأطفال أم ذا ؟.

على ان دعوة الدكتور رسل لم نعرف لها حدوداً ، وربما أجب على هذه التساؤلات ونظائرها ولم تصل إلينا . وما أدري هل قرأ الدكتور رأي المشرع الاسلامي في مثل هذا التشريع فتأثره وتبناه أو هو مجرد التقاء في وجهة النظر ولدته وحدة الشعور بالحاجة الى تشريع مثله وهي قائمة في كل مكان وزمان ؟.. وما أروع ما ورد عن حبر الامة عبدالله بن عباس في هذا المجال حيث يقول : « رحم الله عمرأ ما كانت المنعة الا رحمة من الله تعالى رحم بها أمة محمد ولولا نهيها لما احتاج الى الزنى إلا شفا » ^(١) . وأرجو ان تتأمل كلمة (رحمة) و (احتاج) فهي من أروع الدلائل على عمق هذا الرجل وفهمه للمشكلة ، وحسبه ان يرى أن الزنى مما يحتاج اليه أحياناً ، وليس ينطوي دائماً

(١) البيان للخوئي ص ٢٢٢ نقلا عن احكام القرآن للجصاص

على التحدي للتشريع فصاحبه مريض والمريض يحتاج الى العلاج ، وقد جعل الله في المتعة علاجه فهي رحمة له ، والحقيقة ان تشريع الحد في الزنى والشذوذ الجنسي لا تتضح عدالته إذا لم نفهم مختلف الحلول التي وفرها الشارع لمشكلته فمع تخطيها جميعاً وتحدي الشارع بالعمل على اشاعة الفوضى الجنسية ينكشف ان هذا النوع من المرض النفسي لا يمكن علاجه والحد من انتشار وبائه إلا بامثال هذه الجرعات .

واذا لم نستطع أن نتعرف على خصوصيات ما جاء به الفيلسوف الانجليزي في مشروعه هذا فان بوسعنا ان نتعرف على وجهة نظر المشرع الاسلامي في هذا الموضوع ، ونعرضها في أهم خطوطها العامة ، قبل ان نبحث ما وجهوه عليها من مفارقات :

يحدد الفقهاء الزواج الموقت بأنه : عقد ازدواج بين طرفين معلومين الى أجل معين بمهر معين يذكر في متن العقد ، فاذا انتهى الأجل او وهب الزوج زوجته المدة انحلت العقدة بينها دون حاجة الى طلاق ، وتعتد الزوجة بحيضتين أو خمسة وأربعين يوماً ان كانت لا تحيض وهي في سن من تحيض ، أما اذا مات الزوج وهي في أثناء المدة لحقتها عدة الوفاة ، ومقدارها أربعة أشهر وعشرة ايام او وضع الحمل ان كانت حاملاً وتأخذ بهولدها أجلاً .

والولد يلحق بأبيه بعد انتهاء دور الحضانة ، ونفقته

على الأب في أثنائها ، وحكمه حكم سائر اولادها من حيث الميراث وغيره بلا فرق أصلاً ، فهو ولد حقيقي لهما ، له ما لبقية الأولاد من أحكام .

وهو - أعني الزواج الموقت - كالزواج الدائم في جميع أحكامه ، اللهم الا في النفقة والميراث - على قول - والطلاق لأدلة خاصة خصصت بها الأدلة العامة بالنسبة لأحكام الزوجة ، وهذه الاحكام وغيرها تجدها مفصلة بادلها الخاصة في أمثال : كتاب (جواهر الكلام في شرح شرائع الاسلام) و (مسالك الافهام) للشهيد الثاني و (مفتاح الكرامة) للسيد العاملي وغيرها من الموسوعات الفقهية . . . وقد عرضت نتائجها في جل الرسائل العملية ، وما ذكرناه مستل أكثره من كتاب (منهاج الصالحين) لفقيه العصر ومرجعه (الامام الحكيم ^(١)) .

واذا عرفنا واقع الزواج الموقت سهل علينا الحديث عما سجل عليه من مفارقات ، ربما قام أكثرهما على الجهل بشرائطه وأحكامه .

والمفارقات التي سجلت عليه تختلف في مدى موضوعيتها باختلاف الباحثين ، كما تختلف من حيث التحديد وعدمه . . اما الاستاذ توماس باتريك هيوز - وربما عبر بذلك عن آراء جملة من المستشرقين - فقد اعتبره « اعظم الوصمات في تشريع محمد الاخلاقي ولن تُقبل المَعذرة بحال من الاحوال » (١) . ولم أعرف وجه هذا الحكم لأناقشه ، وما أروع ما أجاب به الاستاذ العقاد وهو يعقب على كلامه هذا ، يقول : « قلنا ونحن نقرأ تعقيب مؤلف القاموس على زواج المتعة : لقد كان من النافع للرجل ان يعيش

(١) الفلسفة القرآنية ص ٧٤ نقلا عن كتابه (قاموس الاسلام).

حتى يرى فيلسوفاً من أكبر فلاسفة قومه يدرس مشكلة الجنسين في الحضارة الحديثة درس الفلاسفة المحققين فلا يهديه الرأي فيها الى حل غير زواج المتعة او ما هو من قبيله ، فقد كان خليفاً به اذن ان يتهيب مشكلة الجنس والاسرة قليلاً من التهيّب وان يدرك مكرهاً أو طائماً انها ليست باللعبة التي يلعب بها المتطلعون الى سمعة اللطافة والفروسية المصطنعة في الاندية والمحافل ، وان مشكلات النوع الانساني الضخام قد تلجىء أساتذة العصر الى مقام المتعلمين من أبناء العصور الماضية ، فيتعلمون ان الحذقة أسهل شيء على طلاب المظاهر وأدعياء اللطافة ، ولكنها بسهولة لن تنفع البشر في العضلات الصعاب التي تتجدد مع الزمان وتستفحل على تعاقب الاجيال (١) .

وأظن ان في هذا الجواب ما يصلح ان يوجه لطلاب المظاهر وسمعة اللطافة في كل زمان ومكان ، ليتخذوا منه درساً في الشجاعة والصراحة في مواجهة مشكلات مجتمعهم بدلاً من تأكيد ذواتهم باستغلال

(١) الفلسفة القرآنية ص ٧٥ نقلا عن كتابه (قاموس الاسلام) .

نواحي الضعف فيها وكسب عطفها ولو أدى ذلك الى ضياع مصالحها وتعقيد مشاكلها الأساسية .

ومثل هذه المفارقة غير المحددة لا تستحق جواباً أكثر مما أجاب به الاستاذ العقاد . .

وهناك بعض المفارقات سجلت على السنة الكثيرين من الباحثين ، فيها نوع من التحديد ، فالأستاذة محمد ثابت وموسى جار الله وأحمد أمين لا يكاد يفرقون بينها وبين الزنى ، وربما حملها بعضهم نفس النتائج التي تسببها العلاقات الجنسية غير المشروعة عادة كاختلاط المياه المسبب لكثير من الأمراض الزهرية ، وكضياع الأنساب ، وامتهان كرامة الانسان في المرأة بإشعارها أنها سلعة تؤجر لإمتاع الآخرين .

وهذه المفارقات هي التي تستحق ان يطال فيها الكلام لأنها ربما خالجت كثيراً من الأذهان ، وأصبحت شبه عقيدة يصعب التحلل منها نتيجة لتراكمات زمنية طويلة الأمد ، كانت وما تزال معاشة لأكثر الناس ، وهي في غير صالح هذا التشريع .

والجواب على هذه المفارقات يتضح اذا عدنا الى

تفهم واقع هذا الزواج وحاولنا التعرف على أحكامه وشرائطه ، ثم أدركنا الفوارق بينه وبين الزنى أو أية علاقة جنسية غير مشروعة .

وأول هذه الفوارق ان الزنى علاقة لم تعترف بها الشرائع ولا المجتمعات على اختلافها - وإن مارسته كثير من الشعوب بمرأى من حكوماتها ، فانقدم عليه يشعر أنه 'مقدم على جريمة' تأبأها الشرائع والتقاليد ، فهو متحدٍ لها بهذا الإقدام وناقم عليها ، ومع تعدد التحدي والنقمة وتأكدها في نفسه تتحول الى عقدة نفسية ربما نفت عن نفسها بارتكاب كثير من الجرائم الأخرى .

والزواج الموقت - بعد اعتراف الشريعة به والقوانين - علاقة طبيعية يشعر فيها الطرفان بحكم كونها عقداً من العقود بكرامة الوفاء بالالتزام وكرامة الحرف الذي يقع به العقد ، وهو من هذه الناحية كالزواج الدائم مع فارق واحد وهو أن المرأة هنا تملك ان تحدد أمد العقدة ابتداء ولا تملكها في الزواج الدائم بل تظل تحت رحمة الزوج إن شاء طلقها ، وإن شاء مد بها إلى نهاية الحياة ، فليست هي سلعة تؤجر للمتعة إذن ، وإنما هي

كالطرف الآخر في المعاملة تعطي من الالتزامات بمقدار ما تأخذ منها وربما ، تكون هي الراجحة أخيراً لأنها باكتشافها لأخلاق الزوج ومعاملته ، وبرؤيتها له في مختلف حالاته ومبازله تستطيع تحديد موقفها منه فيما إذا كانت تقوى على تكوين علائق دائمة معه بتحويل الزواج الموقت الى زواج دائم تأمن معه من الاختلاف نتيجة عدم توافق الطباع أم لا ، ويا حبذا لو استعاض الراغبون في الزواج بهذا الزواج المؤقت عن فترة الخطوبة التي يقضونها باسم التعرف على بعضها - كما شاع ذلك في كثير من البلدان المتحضرة - ، وهي - فيما نعلم - من أشق ما يمر على الخطيبين من فترات لما تنطوي عليه من تصنع وتعمل وعدم طبيعية في السلوك لأن كلا منها يحاول ان يخفي جملة عيوبه عن الآخر ، ويبدو على غير واقعه إلا ما تغلبه فيه الطبيعة أحياناً ، كما أن كلا منها يشعر في أعماقه أنه 'مراقب من صاحبه' ، مراقب في قيامه وقعوده ، في أكله وشربه ، في سلوكه مع الآخرين ، في كل شيء يتصل بأسباب حياته ، فاذا ند من أحدهما ما لا يريد إبداءه أمام الثاني ثار في نفسه على طبيعة هذه المراقبة وكبت

ثورته ، وربما انتهت به تكثر هذه الثورات ومحاولات
 كتبها الى كثير من ردود الفعل المتبادلة ، التي تقف
 دون انطلاقة آثارها كثير من الاعتبارات ، ويكون
 منفذها - غالباً - بعد إكمال عملية الزواج حيث
 يتحول البيت الى جحيم لا يطاق ، وربما عجلت
 بفسخ الخطوبة بالرغم من تلك الاعتبارات ، وصيرتها
 مواضع للتندر وعلامات الاستفهام أمام فضول الآخرين ،
 وإذا استمرت فهي تنهي بها الى الطلاق غالباً .

ولكن هذه الأجواء الاجتماعية والنفسية التي تكتنف
 فترة الخطوبة تكاد تنعدم في فترة الزواج المؤقت ، لأن
 اختبار كل منها للآخر في مختلف حالاته بحكم تكوينها
 للبيت الموقت بعيداً عن فضول الآخرين وشعورهما
 بالحياة الزوجية المشتركة يقربهما من الطبيعية في السلوك
 ويبعدهما عن جملة من عوامل التصنع والتكلف ، ويكون
 لهما فترة كافية يستطيعان على ضوءها ان يصدرا حكماً
 على أنفسهما بإمكان بناء عشهما الدائم على أسس من
 المحبة والحنان أم لا .. وكان لكل منهما الحرية الكاملة
 في إعطاء الرأي بعد انتهاء أمد الزواج ، وانفصالهما بعد
 ذلك لا يثير أية علامة من علامات الاستفهام على

سلوكها ولا يعرضها لفضول الآخرين . ويا حبذا أيضاً - لو استعيض به عن هذه العلاقات المريبة التي تنشأ بين الجنسين عادة باسم الصداقة قارة ، وعلاقات الدراسة أخرى ، وتنتهي غالباً إلى مآس اجتماعية فظيعة .

وإذا صح هذا فأية مهانة على المرأة في أن تنشئ مع زميلها في الحياة وشريكها في الشعور علائق شريفة متكافئة يعترف بها القانون ، وتبتناها الشريعة ، وتتوفر فيها كرامة الحرف ، وعنصر الوفاء بالالتزام ، دون حاجة إلى التستر على علائقها معه بأوكر الليل ، وأجنحة الظلام ، ولها بعد ذلك حرية امدادها أو الوقوف عند انتهاءها بانتهاء أمد العقد .

والمهم ان طبيعة مثل هذه العلائق لا تحتاج إلى أكثر من اعتراف التشريع بها وتنشئة جيل على وفقه ، وإذا كنا لا نتقبله الآن ولا نستطيع التفكير الموضوعي فيه فلأننا ما نزال نعيش برواسب تحظر هذا النوع من العلائق وتعتبره سبة على القائمين به ، فحق خفف بالتشريع وتبنته دعوات المصلحين بوسائلها المختلفة تحول الشعور مع الأيام إلى صالحه حتماً .. وبهذا يتضح الجواب على تساؤل مجلة (الهلال) الغراء في تعليقها الساخرة على كتاب الأستاذ

الفكيكي عن (المتعة) : « وأين المرأة التي ترضى لنفسها هذا الوضع مع تقدمنا الاجتماعي المنطلق بسرعة الصاروخ (١) » .

وأظن ان المرأة المثقفة هي التي ستجيب على هذا التساؤل بعد ادراكها لمشكلتها ومقارنتها - بصراحة - بين ما يفرضه عليها تقدم (عصر الصاروخ) بواقعه من التحلل والاستهتار وامتهان الكرامة بخلق تلسم العلاقات المريبة ، وبين ما يدعو اليه هذا التشريع من اعطائها حق تقرير مصيرها في علائقها دون أية اثاره لتطلع غير شريف أو تدخل من الآخرين في شؤونها الخاصة .

والفارق الثاني بينه وبين الزنى ان المرأة في الزنى لا تنقيد في علائقها الجنسية مع طرفها فحسب ، بل تبقى ملكاً للجميع ، وفي ذلك ما فيه من تسبب أمراض فتاكة تقع نتيجة اختلاط المياه ، بينما تنقيد المرأة في الزواج الموقت بتوحيد علائقها الجنسية ما دامت في عصمة الزوج ، وحالها حال الزوجة في العقد

الدائم ، دون أن يكون هناك أي فارق بينهما من هذه الناحية .

وإذا انحلت العقدة لانتهائها أو لموت الزوج لحقتها عدة الوفاة أو عدة انتهاء العقدة ، وهي تتراوح بين خمسة وأربعين يوماً وأربعة أشهر وعشرة أيام .. وأظن ان هذه المدة كافية لاستبراء المرأة والوقوف دون اختلاط المياه ومفارقاته لو قدر للزوجة إيجاد عقدة جديدة .

والحديث حول اختلاط المياه في العلاقات الجنسية الناجمة عن هذا التشريع منشؤه لدى الاساتذة الجهل بحقيقة هذا الزواج واحكامه وشرائطه ، ومع اطلاعهم عليها لا يبقى - فيما اعتقد - مجال لاثارة حديث في هذا الشأن .

وثالث الفوارق بينها : ان الزنى ينهي إلى اختلاط الأنساب وضياعها ، وخلق فئات من الناس لا يعترف بهم آباؤهم ولا مجتمعاتهم ولا قوانين دولتهم ولا الدين الذي يؤمنون به ، وهم بمرأى من الجميع ، وبموضع من ازدرائهم ونقمتهم وراثتهم أحياناً ، فينشأون - بحكم ذلك -

على التنكر والبغض والحقْد على كل ما يحيط بهم من دين وقوانين ومجتمعات ، ومع الزمن وتأكد العقدة في نفوسهم - بحكم تشردهم وفقدانهم للاحضان الدافئة المليئة بحنان الأبوة وعطفها وسهرها على مصالحها - يتحولون إلى جيش من المشردين الحاقدين الناقين على كل ما يذكّرهم بهذا التشرد من أديان وعادات وتقاليّد لا ينتفع بهم مجتمعهم ولا يحاولون الانتفاع ، وربما عاد أكثرهم لعنة عليه في كل ما يتصل بسلوكهم تجاهه .

ولكن هذه المفارقة لا تتوفر في الزواج الموقت لعدم اختلاط الأنساب وضياعها فيه ، بل الولد ولد لأبويه ، لا تفرقه عن بقية إخوته من الزوجة الدائمة قوانين ولا شرائع ولا مجتمعات ، وبخاصة بعد إلقيتها لهذا النوع من الزواج ولقد طبقت عليه الشريعة الإسلامية جميع أحكام النبوة من توارث ونفقة وغيرهما .

واظننا على ذكر من الاحتياطات التي اتخذها الشارع المقدس لمنع من الوقوع في مفارقات ضياع الأنساب حين فرض العدة على الزوجة بعد انتهاء مدة العقد بمرور حيضتين أو خمسة وأربعين يوماً ، وهذا المقدار كافٍ في الكشف عن علوق المرأة من زوجها وعدمه ،

وإذا انكشف علوقها منه ألزمها بانتظار أبعد الأجلين من وضع الحمل أو انتهاء المدة ، ومع هذه الاحتياطات لا مجال لضياح الانساب ولا اختلاطها

فهذه المفارقة كسابقتها لا منشأ لها من قبل القائلين بها الا عدم اطلاعهم على ما اتخذته الشارع في سبيل ذلك من احتياطات .

ومن طريف ما دار من التساؤلات على اقلام بعض الأعلام أمثال شيخ العروبة احمد زكي (باشا) ، والعلامة ابراهيم الراوي ، وهما يعقبان على كتاب (أصل الشيعة وأصولها) للإمام كاشف الغطاء فيما يتصل بهذا الموضوع ، قولهما - وهو متحد مضموناً والنص لاحمد زكي - :

« ولكن مسألة المتعة مع دفاعه المتين المؤيد بالحجج الواقية الكافية فانه لم يقتلع من نفسي ما يخجلها من حيث النظام الشرعي والعمرائي ، فماذا نصنع بالولد إن جاء عن طريق المتعة وكان ابوه قد سافر بعد انتهاء العقد وجاء الولد بعد هذا السفر (١) » .

ولكن الاستاذين نسيا - فيما أخال - ان المشرع

الاسلامي لم يغفل الجواب على هذا التساؤل حين ألزم الزوج بإعطائه العنوان الكامل لزوجته لتؤذنه بنتائج الحمل لو كان .. ومثل هذه الفرضيات نادرة ، فالمرأة الكريمة ليست متاعاً مطروحاً في الطريق ليتنازلها العابرون بسهولة ويسر ، ولتضع نفسها تحت تصرف من لا تعرف حتى اسمه وعنوانه .. ولو فرض في بعضهن نادراً ذلك فنظيره من التساؤلات يرد حتى على الزواج الدائم كما لو قدر للرجل أن يتزوج بالمعقد الدائم ، ثم يطلق ويسافر وامراته حامل فماذا تصنع المرأة بالولد ، وبمثل هذا النقض نقض المرحوم كاشف الغطاء عليها فلم يردا عليه ^(١) .. أفنرفع اليد عن الزواج الدائم لوقوع مثل هذه المفارقة فيه ، على ان تجارة الرقيق في بعض البلدان ، والتي شاهدنا بعض مآسيها قبل سنوات ، اتخذت لها من الزواج الدائم ستاراً يخفي جوانب من بشاعتها ، فهل معنى ذلك ان نعمد الى تحريم الزواج تحريماً مطلقاً لوقوع حالات لا انسانية شاذة فيه أحياناً ، ان القوانين والانظمة العامة عادة حينما تشرع انما يلحظ فيها مصلحة المجموع بلحاظ المجموع لا الافراد بلحاظ الاطلاق الأحوالي ، والا لما امكن تشريع قانون واحد ،

(١) أصل الشيعة واصولها الطبعة السادسة ص ١٠ .

والحالات النادرة ليست هي العبرة في مجال التشريع ،
نعم اتخاذ احتياطات لهذه الحالات النادرة تمنع من
وقوعها او تعالج مفارقاتها أمر تقتضيه طبيعة العدالة
الاجتماعية ، وهذا ما قام به المشرع الاسلامي كما سبقت
الاشارة اليه .

وعلى هذا فليس لدينا من المفارقات ما يصلح ان
نوقف به من حدود هذا التشريع، إلا أن ايماننا به نفسياً يحتاج
الى رياضة ومعاونة طويلة الأمد حتى يصبح من عاداتنا
المألوفة التي لا نأنف منها ، وتصبح الدعوة الى حضور
زواج موقت كالدعوة الى حضور حفلة لزواج دائم لا
تحمل أية علامة من علامات التندر والاستهزاء ، مع
انها من وجهة منطقية لا تختلف عنها بحال .

بقي سؤال - وربما كان من أهم ما يتصل به من
اسئلة - ان وفقنا الى الاجابة عليه لم تقف بعد امام
هذا التشريع من وجهة عقلية - فيما نخال - أية
عقبة ، وهو : ان مثل هذا التشريع لا يمكن ان
يأخذ مجراه الا اذا ثبت تبني الاسلام له لأن المجتمع
ما يزال يربط هذا النوع من العقود في أحواله الشخصية
بدينه الذي يؤمن به ، وربما قربه من صفة العبادة

فأثقله بكثير من القيود ، فليس من السهل ان نقول
للمجتمع ان هذا التشريع من صالحك ليخرج على رواسبه
ومسبقاته ، ويتقبله كما لو كان حقيقة واقعة مع وفرة
من ينهاه عنه من المتطلعين الى سمعة اللطافة والفروسية
- كما سماهم العقاد - امثال المستشرق توماس ، اذا
لم يعلم بتوفر الاسلام عليه وتبنيه من قبله .

وهذا الجواب هو الذي يستحق ان يطال فيه
الكلام ليتأكد القارئ من واقعه .

والذي أوده - وأنا على أبواب الجواب - ان يتفضل القارئ الكريم فيعطي للمشكلة بعضاً من وقته ويحاول ان يتوسع في فحص هذه المسألة في مظانها من كتب التشريع ، ويعفيني - فعلاً - من التوسع في عرضها ، لان استيفاء الحديث فيها من وجهة تشريعية مما لا يتسع له المجال الآن ، وربما وفقت الى وضع رسالة مستوفية فيها ، وكلما أقوى عليه الآن ان اضع مخطط البحث امامه وأشير الى اهم معالنه ..

ان الذي يبدو - فيما أخال - لمن تتبع هذه المسألة في مختلف مواضعها من كتب التشريع ، سواء ما يتعلق منها بالتفسير والحديث أم كتب الفقه : ان المسلمين على اختلاف مذاهبهم لا تكاد كلمتهم تختلف في ان هذا النوع من الزواج مما شرع في صدر الاسلام ، ونزلت فيه آية من الكتاب العزيز وهي آية : « فما

استمتع به منهم فأقوهن أجورهن فريضة ^(١) » ،
 وفسروا الاستمتاع فيها بنكاح المتعة ، قال القرطبي :
 « قال الجمهور : المراد نكاح المتعة الذي كان في
 صدر الاسلام ^(٢) » ، وكان ابن عباس وأبيّ وابن
 جبير يقرأون الآية هكذا : « فما استمتعتم به منهم
 الى أجل مسمى فأقوهن أجورهن ^(٣) » ، وأضاف
 ابن كثير في تفسيره الى هؤلاء السدي .. ومن البعيد
 ان يؤمن هؤلاء بتحريف القرآن ، فلا بد ان يراد
 بذلك التفسير لا القراءة .. فنزول هذه الآية بالمتعة
 مما لا ينبغي ان يكون موضعاً لكلام .

وانما الكلام كل الكلام في أن هذه الآية منسوخة
 أو غير منسوخة ؟ .. فالذي عليه جمهور من المسلمين
 ورواه جابر عن جميع الصحابة أنها غير منسوخة ^(٤) ،
 قال عمران بن حصين : نزلت آية المتعة في كتاب
 الله - تبارك وتعالى - ، وعملنا بها مع رسول الله ؛

(١) سورة النساء ٤ / ٢٤ .

(٢) تفسير القرطبي ج ٥ ص ١٣٠ .

(٣) تفسير القرطبي ج ٥ ص ١٣٠ .

(٤) البيان للخوئي ص ٢١٧ .

فلم تنزل آية تنسخها ، ولم ينه عنها النبي (ص)
 حتى مات (١) — وتتمه هذه الرواية من تفسير الرازي
 ثم قال رجل برأيه ما شاء (٢) .. والرواية موجودة
 بتمامها في صحيح مسلم (٣) .. والذي عليه جمهور من
 متأخري المسلمين أنها منسوخة ، وقد اختلفوا في
 الناسخ ، فقليل انه آيات من الكتاب ، وقيل انها
 روايات من السنة ، وقيل انه الاجماع ، وفي الجميع
 مواقع للتأمل ..

أما الآيات فليس فيها ما يصلح ان يكون ناسخاً
 بوجه من الوجوه ، لذلك لم يعطها العلماء شيئاً من
 الأهمية ، وإن ذكرت في معرض الحديث على ألسنة
 البعض ، وأهمها آية : « والذين هم لفروجهم حافظون
 إلا على أزواجهم أو ما ملكت أيمانهم » بتقريب ان
 هذه الآية عمدت الى أسباب الحلية فحصرتها بأمرين:
 الزوجية وملك اليمين ، قال الألوسي في تفسيره :
 « ليس للشيعة ان يقولوا : ان المتمتع بها مملوكة لبداهة
 بطلانه ، او زوجة لانتفاء لوازم الزوجية كالميراث

(١) . (٢) . (٣) المصدر السابق ص ٢٢١ نقلاً عن مسند
 احمد ج ٤ ص ٤٣٦ . وعن صحيح مسلم ج ٤ ص ٤٨ .

والعدة والطلاق والنفقة ، ، ومع هذا الحصر لا مجال
 لحلية المتعة .. وهذا الاستدلال غريب في بابه إذ متى
 كانت اللوازم التي ذكرها لوازم للزوجية لا تنفك عنها
 بقول مطلق ليتم الاستدلال ، أليست الزوجة الناشز
 زوجة مع أنها لا نفقة لها ، والمرأة الكافرة لا ترث
 زوجها المسلم مع أنها زوجته ، والقاتلة لا ترث زوجها
 المقتول ، وهكذا ، أما العدة فقد مر حديثها ، وهي
 لازمة في النكاحين معاً بإجماع الإمامية ، وعلى كل
 فان فقدان بعض هذه اللوازم المنفكة لا ينفي الزوجية
 عنها ، غاية أنه أن أدلة نفي النفقة أو التوارث تكون
 مخصصة للأدلة العامة الدالة على ثبوتها بالنسبة لمطلق
 الزوجة ، كما هو مقتضى أصول الجمع بين الأدلة ، على
 أن نسخ هذه الآية لآية المتعة مستحيل لكون آية
 المتعة مدنية وهذه مكية ، والسابق لا ينسخ اللاحق بإجماع
 الأصوليين ، ومن الجواب على هذه الآية تتضح الإجابة
 على بقية الآيات لتقارب الاستدلال فيها والإجابة عليها.

وأما السنة فقد ذكرت أحاديث كثيرة تنسب
 التحريم صراحة إلى النبي (ص) وهي بالإضافة إلى
 معارضتها بأحاديث تثبت استمرار التحريم إلى أيام

الحليفة الثاني يدخلها التناقض في أكثر من مجال لاختلاف روايتها في كيفية النسخ ، وفي موضعه ، فمن قائل انها نسخت في خيبر ، وآخر في اوطاس ، وثالث في يوم الفتح ، ورابع في تبوك ، وخامس في عمرة القضاء ، وسادس في حجة الوداع ، وربما دخل التناقض حتى في رواية الراوي الواحد ، فقد نسب لسيرة روايتان ، احدهما تثبت نسخها في عام الفتح ، واخرى في حجة الوداع .. ومن طريف ما قرأته في هذا المجال بحث للاستاذ الفكيكي تتبع فيه مصادر السّير على اختلافها ، والتمس فيها خطب النبي (ص) في هذه المواضع جميعاً ، فلم يجد في خطبة واحدة ما يشير الى هذا التحريم ، مع انها تعرضت لنظائره من الاحكام (١) .

ومها يكن شأن هذه الروايات فانها ترجع أصولها الى أفراد معدودين ، وهي لا تخرج عن كونها من أخبار الآحاد التي لا تصلح ان تكون ناسخة لحكم نص عليه القرآن وثبت تشريعه بإجماع المسلمين ، لأن النسخ لا يقع بخبر الآحاد إجماعاً ، ولذلك لا نرى ضرورة

(١) اقرأ هذا البحث مفصلاً في كتابه عن التمتع ص ٦٦ - ٨٧ .

في الدخول بتفصيلاتها ومناقشتها ، وهي معروفة في كل من كتاب (مسائل فقهية) للامام شرف الدين ^(١) ، و (المتعة في الاسلام) للعلامة السيد حسين يوسف مكي ^(٢) ، و (البيان) للامام الخوئي باسانيدها ، فلتراجع عند إرادة التوسع في هذا الموضوع .

أما دعوى الاجماع فأمرها أيسر ، إذ كيف يكون عندنا اجماع مع مخالفة جمهرة من الصحابة والتابعين وأئمة أهل البيت وعلمائهم - كما سيتضح ذلك فيما بعد - .

ومن حق القارىء الكريم ان يتساءل بعد ذلك عن منشأ هذا الاختلاف ، اذا كانت الآية صريحة ولم يثبت ما ينسخها ومن أين جاءت شبهة التحريم ؟.. وهذا ما أجاب عنه جابر بن عبدالله الانصاري الصحابي الجليل ، حين بلغه ما دار بين ابن الزبير وعبدالله بن عباس حولها ر حديث ، قال ابو نضرة : « كنت عند جابر بن عبدالله فأراه آت ، فقال : ان ابن عباس وابن الزبير اختلفا في المتعتين (متعة الحج ومتعة النساء) ، فقال جابر : فعلناهما مع رسول الله (ص)

(١) و (٢) طبع (دار الاندلس) بيروت .

ثم نهانا عنها عمر فلم نعد لها^(١) ، وفي حديث آخر عنه « قال جابر : على يدي جرى الحديث ، تمتعنا مع رسول الله (ص) ومع أبي بكر ، فلما ولي عمر خطب الناس ، فقال : ان رسول الله هذا الرسول ، وان القرآن هذا القرآن ؛ وانها - كانتا - تمتعتان على عهد رسول الله ، وأنا أنهي عنها وأعاقب عليها ، احداهما متعة النساء ، ولا اقدر على رجل تزوج امرأة الى أجل الا غيبته بالحجارة^(٢) » .

والذي يبدو لي ان بعض المسلمين اساء استعمال هذا التشريع ، فأثار حفيظة الخليفة ، ودفعه في سورة عاطفية الى هذا التحريم المطلق ، وقد ذكر اسم عمرو ابن حريث في هذا المجال ، وما ندري تفصيل قصته .. ويبدو ان هذا التشريع - وهو جديد على المسلمين إذ لم يسبق له نظير في أية شريعة سابقة دينية أو مدنية - لم يسهل تقبله وهو في البداية ، لأن الناس لا يتقبلون أي تشريع يتعلق بشؤون الجنس بسهولة ، وربما

(١) صحيح مسلم ، باب نكاح المتعة ، ج ٤ ص ١٣٠ نقلا عن

البيان ، ص ٢٢٠ .

(٢) البيان ص ٢٢١ .

قابلوه واستنكروه في أعماقهم ، ولم تمر عليه بعد مدة كافية لترويض نفوسهم لتقبله ، لذلك سارعوا الى الأخذ برأي الخليفة ، واعتباره شريعة ، ولم ينكر عليه بعد ذلك الا قليل ، وكان ممن أنكر هذا التحريم ولده عبدالله بن عمر ، فقد سئل بعد ذلك عن متعة النساء ، فقال : « والله ما كنا على عهد رسول الله زانين ولا مسافحين ^(١) » ، وسئل مرة أخرى عنها والسائل له رجل من أهل الشام ، فقال : « هنّ حلال ، فقال : ان أباك قد نهى عنها ، فقال ابن عمر (رض) : أرايت ان كان أبي نهى عنها وصنعها رسول الله (ص) أنترك السنة وتبّع قول أبي ؟! ^(٢) » .. والذي يبدو من هذا الكلام ان ابن عمر كان ممن لا يسيغون الاجتهاد في مقابل النص ، مهما كان شأن ذلك الاجتهاد وبواعثه ، لذلك لم يأخذ بوجهة نظر أبيه في اجتهاده مع صراحة النص ، كما ان جملة من الصحابة لم يقروه على وجهة نظره هذه . قال ابن حزم : « ثبت على ابحاثها (المتعة) بعد رسول الله (ص) ابن مسعود

(١) مسائل فقهية ص ٩٣ للامام شرف الدين .

(٢) الفكيكي في كتاب المتعة ص ٥٤ نقلا عن الترمذي في صحيحه .

ومعاوية وابو سعيد وابن عباس وسلمة ومعبد ابنا أمية ابن خلف وجابر وعمرو بن حريث ^(١) ، ثم قال : « ومن التابعين طاووس وسعيد بن جبير وعطاء وسائر فقهاء مكة ^(٢) » ، هذا بالإضافة الى أئمة أهل البيت وعلمائهم على الإطلاق .

وإذا كان لاجتهاد الخليفة ما يبرره في وقته - وهو ما لم يتضح لدينا الآن - فليس هناك ما يبرر استمراره ، ورفع اليد عن صريح القرآن لأجله مع أن « حلال محمد حلال الى يوم القيامة وحرامه حرام الى يوم القيامة » كما ورد ذلك في صريح من الأحاديث .

أما بعد : فهذه أهم التساؤلات التي أثارت حول هذا النوع من الزواج على مختلف الألسنة ، ولم نجد فيها ما يصلح أن يكون مانعاً من الأخذ به كعلاج لمشكلة الجنس في بعض جوانبها ، وربما وجد فيه القراء مواضع آخر لعلامات الاستفهام توجب أن نعاود النظر فيما جاء في هذا البحث شريطة أن تعرض على أساس موضوعي سليم .

النجف الأشرف محمد تقي الحكيم

(١) البيان ص ٢١٧ نقلا عن هامش المتقي للفتاوى ج ٢ ص ٥٢٠ .

(٢) م . ن .